



السياسة الأمريكية تجاه انغولا منذ العام ٢٠٠٢

د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد/ العراق

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq



المخلص

فوة البحث: شهدت السياسة الأمريكية تجاه انغولا تطوراً ملحوظاً بعد العام ٢٠٠٢، أي عقب انتهاء الحرب الأهلية الانغولية التي استمرت لمدة (٢٧) سنة من العام ١٩٧٥ وإلى ٢٠٠٢، وتعددت مستويات التعاون بين الولايات المتحدة وانغولا، إذ شملت كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتوثقت السياسة الأمريكية تجاه انغولا عبر العديد من اللقاءات الرسمية بين قادة البلدين، وقد وصل هذا التطور إلى أن أصبحت انغولا شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في إقليم جنوب أفريقيا، علماً أن السياسة الأمريكية تجاه انغولا تحركها مجموعة من النوافع أبرزها النوافع الاستراتيجية والاقتصادية، ومع ذلك فإن هذه السياسة لم تكن بمغول عن المتغيرات الدولية التي أثرت فيها.

الهدف: يهدف البحث إلى تتبع مسار تطور السياسة الأمريكية تجاه انغولا بعد العام ٢٠٠٢، ورصد حقيقة النوافع الأمريكية تجاه انغولا، وأهم المشاريع الأمريكية في انغولا.

المنهجية: اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة، كونه أحد مناهج البحث في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

النتائج: توصل البحث إلى العديد من النتائج أبرزها أن انغولا حظيت باهتمام واضح في السياسة الأمريكية، وأن هذه الأهمية زادت مع تطور المصالح الأمريكية وتوسع استثماراتها في انغولا.

الخلاصة: خلص البحث إلى أن السياسة الأمريكية تجاه انغولا قد تطورت إلى مرحلة وصلت فيها انغولا شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة.

الاستلام: ٢٠٢٦/٧/١٨

المراجعة: ٢٠٢٦/٩/١٥

القبول: ٢٠٢٦/٩/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/١٠/١

المراسلة

مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

الكلمات المفتاحية

الولايات المتحدة؛ أفريقيا؛ انغولا؛ ممر لوبينوتو؛ الصين؛ روسيا.

الاقتباس

الشمري، مصطفى. أ. س.

(٢٠٢٦). السياسة الأمريكية تجاه

انغولا منذ العام ٢٠٠٢. مجلة

دراسات إقليمية. ٢٠ (٧٠). ١١٩-

١٤٨.

<https://doi.org/10.33899/r.sj.v20i70.64427>



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)



American Policy toward Angola since 2002

Dr. Mustafa I. Salman Alshammari ^{ID}

Assist. Prof./Center for Strategic and International Studies /
University of Baghdad / Iraq.

dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

Article Information

Received: 18/7/2026

Revised: 15/9/2026

Accepted: 25/9/2026

Published: 1/10/2026

Corresponding

Mustafa I. Salman
Alshammari

Keywords

United States; Africa;
Angola; Lobito Corridor;
China; Russia.

Citation

Al-Shammari, M. I. S.
(2026). American Policy
toward Angola since
2002. *Regional Studies
Journal*. 20(70).119-148.
<https://doi.org/10.3389/rsj.v20i70.64427>

Abstract

Research Idea: U.S. policy toward Angola underwent significant changes after 2002, following the end of the Angolan Civil War, which lasted 27 years, from 1975 to 2002. Cooperation between the United States and Angola expanded across the political, economic, and security spheres, while bilateral relations were further strengthened through numerous official meetings between the leaders of the two countries. This development eventually led to Angola becoming a strategic partner of the United States in Southern Africa. U.S. policy toward Angola has been driven by several motives, most notably strategic and economic considerations. At the same time, this policy has been influenced by broader international developments.

Objective: This research aims to trace the evolution of U.S. policy toward Angola after 2002, examine the underlying motivations shaping that policy, and identify major U.S. projects and initiatives in Angola.

Methodology: The research adopts a case study approach, which is widely used in research in the social sciences and humanities.

Results: The research finds that Angola has occupied an increasingly important position in U.S. policy and that its significance has grown alongside the expansion of U.S. interests and the diversification of American investments in Angola.

Conclusion: The study concludes that U.S. policy toward Angola has developed to the point that Angola has become a strategic partner of the United States.



© Authors, 2026, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

اكتسبت السياسة الامريكية تجاه انغولا أهمية خاصة، ويُعزى ذلك الى أهمية انغولا على الصعيد الافريقي، علما ان هناك مجموعة من الدافع التي أسهمت بشكل مباشر في هذه السياسة منها: موقع انغولا الاستراتيجي بحكم اطلالتها الساحلية الواسعة على المحيط الأطلسي، وثرواتها الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، ووفرة معادنها الحيوية والنادرة، واغلبها لم يكتشف بعد مما يُتيح فرصاً استثمارية هائلة، فهي دولة واعدة ومهمة سواء ضمن اقليمها في إقليم جنوب افريقيا او على مستوى القارة الافريقية مما جعلها محط انظار وتنافس القوى الدولية.

وقد شهدت السياسة الامريكية تجاه انغولا تطوراً واضحاً، وذلك بإنشاء آلية جديدة للتعاون الثنائي بين البلدين في العام ٢٠٠٩، وبعدها تم توقيع مذكرة تفاهم أسست الى الشراكة الاستراتيجية بينهما عام ٢٠١٠، ومن ذاك الحين أصبحت انغولا شريكاً استراتيجياً مهماً الى الولايات المتحدة، وقد توجت هذه الأهمية بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السابق (جو بايدن) الى انغولا في كانون الأول ٢٠٢٤، كونها مثلت اول زيارة لرئيس امريكي الى انغولا.

وبالوقت ذاته تأثرت السياسة الامريكية تجاه انغولا بمتغيرات دولية أبرزها المتغير الصيني والروسي، وكلاً منهما مدفوع بتحقيق مصالحه، وهذا يفسر في جانب منه سبب الإصرار الأمريكي على الاهتمام بأنغولا، ومحاولة ابعاد القوى الأخرى عنها.

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة أهمية انغولا في السياسة الامريكية على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي، كما يهدف البحث الى بيان مدى تأثير المتغيرات الدولية المتمثلة في الصين وروسيا على السياسة الامريكية تجاه انغولا.

أهمية البحث: تكتسب السياسة الامريكية تجاه انغولا أهمية خاصة، كونها دولة نفطية مهمة، وذات اطلالة بحرية واسعة على المحيط الأطلسي، ووفرة معادنها الحيوية، ومن هنا فان أهمية البحث تأتي من التركيز على هذه السياسة من حيث دوافعها، واهم المتغيرات الدولية المؤثرة فيها، ومتابعة تطوراتها.

إشكالية البحث: ان السياسة الامريكية تجاه انغولا اكتسبت بعداً خاصاً، وعليه تقوم إشكالية البحث على تساؤل رئيس وهو لماذا الاهتمام الأمريكي بأنغولا لاسيما بعد العام ٢٠٠٢؟، ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ١- ما دوافع السياسة الامريكية تجاه انغولا؟
- ٢- ما هي مجالات الاهتمام الأمريكي في انغولا؟
- ٣- ما المتغيرات المؤثرة في السياسة الامريكية تجاه انغولا ؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية ان السياسة الامريكية اخذت تتطور بشكل كبير تجاه انغولا، لاسيما بعد توقيع مذكرة تفاهم الشراكة الاستراتيجية لعام ٢٠١٠، التي أسست الى مرحلة مهمة بينهما، بيد ان هذا السياسة تتطوي على مصالح عدة، لاسيما مع وجود فواعل دولية منافسة لها في انغولا أهمها الصين وروسيا.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة فهو منهج بحثي يُستخدم للوصول إلى فهم قضية معينة في سياقها الواقعي، وهو أحد مناهج البحث المعتمدة على نطاق واسع في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية.

هيكلية البحث: بهدف الإحاطة بموضوع البحث، والاجابة على تساؤلات الإشكالية والوقوف على فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى المطالب الاتية:

المطلب الأول: دوافع السياسة الأمريكية تجاه انغولا.

المطلب الثاني: تطور السياسة الأمريكية تجاه انغولا بعد العام ٢٠٠٢.

المطلب الثالث: المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه انغولا.

المطلب الأول

دوافع السياسة الأمريكية تجاه انغولا

أولاً - الدوافع الاستراتيجية:

تقع أنغولا على الساحل الجنوبي الغربي للقارة الافريقية، وتبلغ مساحتها (١,٢٤٦,٧٠٠) كيلومتر مربع، يحدها من الشمال والشمال الشرقي جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن الشرق زامبيا، ومن الجنوب ناميبيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي (انظر الخريطة ١)، وتتألف تضاريسها من ثلاث مناطق رئيسة: هي السهول الساحلية المنخفضة، والتلال والجبال الداخلية، والهضبة الشرقية المرتفعة، وتتألف أنغولا حاليًا من (٢١) مقاطعة، وفقًا لإعادة التنظيم السياسي والإداري التي أقرتها الجمعية الوطنية في اب ٢٠٢٤، ودخل حيز التنفيذ منذ كانون الثاني ٢٠٢٥ (Republic of Angola, 2025, 8). ويُعيّن رئيس الجمهورية حكام الأقاليم، وهم مسؤولون أمامه سياسيًا ومؤسسيًا، ويُناط بهم تعيين وعزل مديري البلديات ونوابهم، وبالتالي ينتمي جميع حكام الأقاليم إلى الحزب السياسي الحاكم (OECD, 2020).

وتحتل أنغولا بإطلالة ساحلية واسعة على المحيط الأطلسي تبلغ قرابة (١,٦٥٠) كيلومتر، مما يجعلها ثاني أكبر دولة افريقية من حيث الاطلالة الساحلية على المحيط الأطلسي، علمًا ان القارة الأفريقية تضم (٥٤) دولة، منها (٢٢) دولة تطل على المحيط الأطلسي الجنوبي، وبحكم موقع انغولا الاستراتيجي المتميز ووجود قواعد الدعم البحري والشبكات التجارية جعلتها محط تنافس القوى الكبرى، ولهذا حظيت

بدور مهم في الجغرافيا السياسية الأفريقية، وتضم أنغولا موارد معدنية كثيرة، وتربة خصبة شاسعة، وسهول وأنهار عدة، وتبلغ حدودها مع الدول المجاورة قرابة (٤,٨٣٧) كيلومتراً، ولديها تنوع مهم في علاقاتها الدبلوماسية على المستوى الإقليمي، وتضم المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد التي تبلغ مساحتها (٥١٨,٤٣٣) كيلومتراً مربعاً، مخزوناً كبيراً من الثروة السمكية، وثروة نفطية هائلة تم استكشافها بكميات كبيرة في الساحل الشمالي للبلاد بالقرب من مصب نهر الكونغو، وقد ساهم نموها الاقتصادي القوي في تعزيز دورها كقوة إقليمية فاعلة، ولهذا تعد من أبرز الأمثلة على ما يُسمى "النهضة الأفريقية"، بل أصبحت قادرة على الاستثمار حتى في البرتغال التي كانت مستعمرتها في السابق (Penha, 2016, 177-178).

خارطة (١) موقع أنغولا الاستراتيجي



Source: Cain, A. (2013). Angola: Land resources and conflict. In J. Unruh & R. Williams (Eds.), Land and post-conflict peacebuilding, Routledge/Taylor & Francis Group, p. 179.
<https://www.environmentalpeacebuilding.org/assets/documents/3ab8f058095a.pdf>

وتقع أنغولا ضمن الهضبة الداخلية لإقليم جنوب أفريقيا، ويمتد سهل ساحلي جاف ليتحول إلى هضبة زراعية رطبة في الداخل، ثم تتحدّر الأرض تدريجياً نحو السافانا (المراعي) في الشرق، أما الجزء الجنوبي الغربي من البلاد فهو شبه صحراوي صخري، ويحده صحراء كالاهاري في ناميبيا، بينما تغطي الغابات المطيرة الجزء الشمالي بما في ذلك كابيندا، وتتخلل أنغولا شبكة من الأنهار الصالحة للملاحة يبلغ طولها (١٤٠٠ كيلومتر)، وتشمل المجاري المائية الرئيسة المؤدية إلى الداخل نهر كونين (١٢٠٧ كيلومتر)، ونهر كوانغو (١١٢٧ كيلومتر)، ونهر كوانزا (٩٦٦ كيلومتر)، وينبع نهر زامبيزي رابع أكبر أنهار أفريقيا من أنغولا ويتدفق جنوباً إلى زامبيا، ويشكل الجزء السفلي من نهر الكونغو جزءاً من الحدود بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (Bailey, 2023).

إن أهمية أنغولا الجغرافية امتدت إلى جانبها السياسي والاقتصادي، وقد عبر عن ذلك بوضوح سفيرة فرنسا في أنغولا (صوفي أوبر) في شباط ٢٠٢٦، بمناسبة مرور خمسين سنة على إقامة العلاقات الفرنسية الأنغولية قائلة: "بأن رئاسة أنغولا للاتحاد الأفريقي قد عززت مكانة البلاد كحلقة وصل استراتيجية بين أفريقيا وأوروبا"، وقدرتها الدبلوماسية في تعزيز الحوار بين القارتين، وأضافت "إن استضافة قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنتدى الأعمال بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في لواندا لم تُظهر فقط مركزية أنغولا في السياق الأفريقي، بل أظهرت أيضاً الثقة السياسية للشركاء الأوروبيين في قيادتها القارية، وإن العدد الكبير من رؤساء الدول والوزراء الحكوميين وممثلي القطاع الخاص من كلا القارتين الذين حضروا الاجتماعات كان دليلاً قاطعاً على الاعتراف الدولي بالدبلوماسية الأنغولية. أن أنغولا قد رسخت نفسها رمزياً كجسر بين أفريقيا وأوروبا في وقت تسعى فيه المنطقتان إلى تطوير شراكة أكثر توازناً تقوم على الاستثمار وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة" (Africa Press, 2026).

وقد عزز الموقع الجغرافي لأنغولا كجسر استراتيجي بين أفريقيا وأوروبا وغيرها، وأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية المتنامية، وممرات البنية التحتية فيها، وثرواتها الطبيعية الكبيرة، وبنيتها التحتية اللوجستية المتنامية، وشراكات الطاقة مع الدول الكبرى، والترابط التجاري، وإطالقتها الساحلية من أهميتها في التعاون الدولي، فلم تعد أنغولا يُنظر إليها كمصدر للموارد الأولية فحسب، بل أصبحت تُعد بشكل متزايد مركزاً استراتيجياً في البنية التي تربط أفريقيا بأوروبا وغيرها، مما جعلها في قلب اللقاءات الدولية حول التكامل العابر للقارات (Carvalho, 2026).

وتعد لواندا عاصمة أنغولا ومركزها التجاري، وهي مدينة ساحلية كبيرة تقع على الساحل الشمالي، وميناء لواندا يعد أكبر وأهم ميناء بحري في أنغولا، وميناء بحري رئيس لبعض الدول الأفريقية غير الساحلية، وتضم أنغولا كدولة واسعة، مجموعة متنوعة من المناظر الطبيعية، وتُصنّف أنغولا في المرتبة العشرين بين أكبر دول العالم من حيث المساحة، أي ما يقارب خمسة أضعاف مساحة المملكة المتحدة، وضعف مساحة

ولاية تكساس الأمريكية، ويعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على موانئها، وتعد الموانئ أساسية لخطّة أنغولا الرامية إلى أن تصبح معبراً إقليمياً مهماً للدول الأفريقية غير الساحلية، ولذلك أولت حكومة أنغولا أهمية قصوى لتطوير النقل البحري ومصائد الأسماك في خطتها الوطنية للتنمية، وتمتلك أنغولا أربعة موانئ أساسية للمياه العميقة مفتوحة أمام الشحن الدولي، وتقع هذه الموانئ في لواندا، وكابيندا، ولوبيتو، ونامبيي، فضلاً عن ذلك تعمل أنغولا على استثمار ساحلها الكبير لإنشاء مجموعة جديدة من الموانئ البحرية، وسعيًا لتحسين كفاءة الموانئ وترسيخ مكانة أنغولا كمركز إقليمي استراتيجي، وقد أقرت الحكومة الأنغولية في السنوات الأخيرة عدة إصلاحات تنظيمية وبنوية، شملت الخصخصة الجزئية لعمليات المحطات في ميناءي لوبيتو ولواندا، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للموانئ الرئيسية، وبناء ميناء تجاري جديد في بارا دو داندي، شمال لواندا (Cross-Border Road Transport Agency, 2021, 16, 69, 73).

مما تقدم يتضح أن أهمية أنغولا الاستراتيجية لم تغفل عنها السياسة الأمريكية، إذ وجدت في موقع أنغولا الاستراتيجي فرصاً مهمة يمكن استثمارها لأغراض سياسية واقتصادية وامنّة.

ثانياً- الدوافع الاقتصادية:

تتمتع أنغولا بموارد طبيعية غنية ومتنوعة، لا سيما النفط والغاز الطبيعي والماس وخام الحديد والفوسفات والبوكسيت واليورانيوم والذهب والجرايت والنحاس (African Development Bank Group, 2025, 12). فضلاً عن المنغنيز والرخام والكوارتز والرصاص والزنك والتغنستن والقصدير والفلوريت والكبريت والفلسبار والكاولين والميكا والأسفلت والجبس والتلك، وتمتلك أنغولا أحد أكبر وأكثر موارد التعدين تنوعاً في أفريقيا، وتُعد أنغولا من أكبر منتجين الماس عالمياً، وما تم استكشافه لغاية العام ٢٠٢٥ حوالي (٤٠٪) منه، ويوجد الماس بشكل رئيس في مقاطعات لوندا سول ولوندا نورتي وما لانجي وبّي، وتستثمر به شركات أنغولية وأسترالية وبريطانية وجنوب أفريقية وأمريكية وبرازيلية وروسية و(إسرائيلية)، وتحاول الحكومة الأنغولية جذب المستثمرين إلى هذا القطاع، وتسعى إلى استقطاب شركات أمريكية مثل شركة نيومونت للتعدين، وشركة كومباس مينيرال إنترناشونال، وشركة كوير للتعدين، وشركة فريبورت-مكموران، وشركة باريت وورد، للاستثمار في أنغولا واستكشاف فرص الأعمال، وتتوفر فرص عديدة للشركات الأمريكية كعملاء وتجار وموردين وموزعين لمنتجات وخدمات التعدين، ويُعد قطاع الماس الأكثر تطوراً في مجال التعدين، إذ يُسهم بشكل كبير في الميزانية السنوية لأنغولا، ومع ذلك يواجه قطاع المعادن الحيوية تحديات جمة، بسبب نقص البنية التحتية المتطورة اللازمة لدعم هذا القطاع (U.S. Department of Commerce, 2025).

ومن الجدير بالذكر ان أنغولا أصبحت منذ العام ٢٠٢٥، أكبر منتج للألماس في أفريقيا، بعد أكثر من عقدين من هيمنة بوتسوانا على هذا القطاع، فبحسب بيانات عملية كيمبرلي (*) انخفض إنتاج بوتسوانا من الماس بشكل ملحوظ في العام ٢٠٢٤، إذ بلغت الإيرادات (١,٣) مليار دولار، وهو أقل من (١,٤) مليار دولار حققتها أنغولا، مما مكنها من التفوق على منافستها، وعلى الرغم من أن الفرق كان هامشياً، إلا أنه كان كافياً لتغيير القيادة التاريخية للماس، وتعزيز دور أنغولا كلاعب رئيس في صناعة الماس العالمية، ويمثل الماس حالياً ما بين (١٥٪ و ٢٠٪) من إجمالي عائدات صادرات أنغولا، مما يعزز دورها في التنوع الاقتصادي، وعلى الرغم من أن معظم الاستثمارات قد وُجّهت إلى الماس، إلا أن المستثمرين أبدوا اهتماماً أيضاً بالمعادن الأخرى، مثل الذهب والنحاس والمعادن الأرضية النادرة، وقد اسهم الاستقرار السياسي في أنغولا بجذب شركات كبرى مثل دي بيرز، وأنجلو أمريكيان، وريو تينتو، وبينسانا للمعادن الأرضية النادرة، وأصبحت أنغولا باعتبارها جهة موثوقة وشفافة للاستثمار (Fialho & Vicente, 2026).

ومن الأهمية الإشارة الى ان أنغولا تزخر بموارد نفطية وغازية هائلة غير مستغلة، إذ تُقدّر احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام بنحو (٩) مليار برميل، واحتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو (١١) تريليون قدم مكعب لعام ٢٠٢٥، وتُعد أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد نيجيريا، ويضم قطاع النفط والغاز العديد من الشركات الخاصة، واما ابرز الشركات الأمريكية العاملة في قطاع النفط والغاز في أنغولا فهي: هالبرتون، وجنرال إلكتريك، وبيكر هيز، وشلمبرجير، وشركة أف أم سي إنيرجي، في حين تعد شركة شيفرون وشركة إكسون موبيل من أكبر وأعرق الشركات العاملة في أنغولا وحافظت على وجودهما في أنغولا لعقود عديدة، كما حصلت الشركتان في حزيران ٢٠٢٥، على تراخيص جديدة للتنقيب البحري ضمن جولات الترخيص التي أطلقتها وكالة النفط والغاز الطبيعي الأنغولية (ANPG)، للبدء بأنشطة استكشافية جديدة في حوضي الكونغو السفلي وكوانزا في أنغولا (U.S. Department of Commerce, 2025).

(*) عملية كيمبرلي (KP) هي: "نظام تجاري دولي متعدد الأطراف، أنشئ عام ٢٠٠٣ لتعزيز الشفافية والرقابة في سلسلة توريد الماس، بهدف القضاء على تجارة الماس الممول للصراعات، أي الماس الخام الذي تبيعه الجماعات المتمردة أو حلفاؤها لتمويل الصراعات ضد الحكومات الشرعية، وتُسهّل عملية كيمبرلي التجارة المشروعة في الماس الخام بين الدول المشاركة من خلال إلزامها بتطبيق نظام شهادات محلية يجعل التجارة أكثر شفافية وأماناً، كما تحظر التجارة مع غير المشاركين، ويشارك في عملية كيمبرلي ٥٩ مشارك تمثل ٨٥ دولة، ويتطلب نظام شهادات عملية كيمبرلي شحن الماس الخام في حاويات محكمة الإغلاق، وتصديره مصحوباً بشهادة عملية كيمبرلي التي تُثبت أن الماس الخام لم يستفد منه أي حركات متمردة". ينظر:

United States Department of State. (2025). *Conflict diamonds and the Kimberley Process*. U.S. Department of State. <https://2021-2025.state.gov/conflict-diamonds-and-the-kimberley-process/>

وتعمل أنغولا على تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، فعقب زيارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى أنغولا في كانون الأول ٢٠٢٤، واختيارها لاستضافة قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية في حزيران ٢٠٢٥، سعت أنغولا إلى تعزيز مكانتها لدى المستثمرين الأمريكيين، علماً أن أكثر القطاعات أهمية للصادرات الأمريكية هي تقنيات النفط والغاز البحرية، والمعدات الكهربائية والزراعية، والبنية التحتية للنقل، والتقنيات البحرية والصحية، وخدمات إدارة المطارات (United States Department of State, 2025, 1-2). فضلاً عن ذلك عاد بنك الاستثمار العالمي جي بي مورغان الأمريكي إلى أنغولا في تشرين الثاني ٢٠٢٥، بعد غياب دام عقداً من الزمن لتقديم خدمات مقاصة الدولار، ليصبح أول بنك أمريكي يعود إلى أنغولا، مما يؤكد ثقة الولايات المتحدة المالية بأنغولا (Clynch, 2025). ومع تزايد الطلب العالمي على المعادن الحيوية، وأمن الطاقة، وسلاسل التوريد المرنة، تتمتع أنغولا بموقع فريد يؤهلها لتصبح شريكاً استراتيجياً للمستثمرين الدوليين والاقتصادات الصناعية، فثروتها المعدنية الهائلة غير المستغلة، واحتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز، وطموحاتها المتنامية في مجال البنية التحتية، والتزامها بالتنوع الاقتصادي، كلها عوامل تُشكل فرصاً استثمارية نادرة لأصحاب المصلحة العالميين، وفي هذا الخصوص قالت (فيرونكا بولتون سميث) الرئيسة التنفيذية لمؤسسة مجموعة أفريقيا للمعادن الحيوية: "تقف أنغولا اليوم عند مفترق طرق محوري في مسيرتها التنموية، فالإصلاحات الجارية في قطاعاتها الاستخراجية تنشأ فرصاً غير مسبقة للاستثمار الدولي المسؤول والشراكات الاستراتيجية، ولا يقتصر الأمر على تنمية الموارد فحسب، بل يتعداه إلى بناء نمو صناعي طويل الأجل، وتعزيز سلاسل إمداد الطاقة والمعادن، ورسم ملامح مستقبل أنغولا كوجهة استثمارية عالمية تنافسية، ونعتقد أن هذه اللحظة تمثل إحدى أهم الفرص المتاحة للشركاء الدوليين للتفاعل مع قيادة أنغولا والمشاركة في المرحلة المقبلة من التحول الاقتصادي الذي تشهده البلاد" (Critical Minerals Africa, 2026).

وقد حافظت إدارة الرئيس الأمريكي الثانية (دونالد ترامب) على المصالح الأمريكية في أنغولا التي ترسخت خلال الإدارات الأمريكية السابقة، لاسيما بعدما أصبحت المنافسة الجيوسياسية، والأمن الصناعي، والسيطرة على سلاسل إمداد المعادن الحيوية تهيمن على التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فعلى سبيل المثال دعمت مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC) مشروع مصفاة لونجونجو (Longonjo) للمعادن النادرة في أنغولا بمنحة تطويرية قدرها (٣,٤) مليون دولار لشركة التعدين بينسانا بي إل سي (Pensana Plc) البريطانية، بهدف تطوير معالجة المعادن النادرة الضرورية للسيارات الكهربائية، والطاقة المتجددة (Vines, 2025).

مما تقدم يتضح أن الموقع الاستراتيجي والاهمية الاقتصادية بمعناها الواسع قد شكلت أهم دوافع السياسة الأمريكية تجاه أنغولا، كما أدركت الولايات المتحدة بأن أنغولا بوصفها دولة واحدة لإمكانياتها المتنوعة، ورائدة بالوقت ذاته ضمن اقليمها، قد أصبحت تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة.

المطلب الثاني

تطور السياسة الأمريكية تجاه أنغولا بعد العام ٢٠٠٢

شهدت السياسة الأمريكية تجاه أنغولا تطوراً كبيراً بعد انتهاء الحرب الأهلية فيها، وزاد الاهتمام الأمريكي بأنغولا، الذي أخذ ينمو بشكل مضطرد خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب باختصار.

أولاً- السياسة الأمريكية تجاه أنغولا للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠٢١:

بعد نهاية الحرب الأهلية الأنغولية عام ٢٠٠٢، تطورت السياسة الأمريكية تجاه أنغولا بشكل عام، فقد زار وزير الخارجية الأمريكية حينها (كولن باول) أنغولا في عام ٢٠٠٢، كما أعلن الرئيس الأمريكي حينها (جورج دبليو بوش) في عام ٢٠٠٣، أن أنغولا مؤهلة للحصول على امتيازات جمركية بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا (AGOA)^(*)، وفي ١٢/أيار/٢٠٠٤ زار رئيس أنغولا (خوسيه إدواردو دوس سانتوس) الولايات المتحدة والتقى بالرئيس (جورج دبليو بوش)، واختيرت أنغولا عام ٢٠٠٦ ضمن ثلاث دول في إطار مبادرة الرئيس (جورج دبليو بوش) لمكافحة الملاريا، علماً أن السفارة الأمريكية في أنغولا، تُعد إحدى أكبر البعثات الأمريكية في إقليم جنوب أفريقيا، كما قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عام ٢٠٠٦، مبلغاً قدره (٣٠) مليون دولار، لدعم الإصلاح الاقتصادي، وتحسين الأمن الغذائي في أنغولا، وقد شهد العام ٢٠٠٦ بداية التعاون العسكري بين البلدين، إذ استقبلت أنغولا أول سفينة تابعة للبحرية الأمريكية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ويُعد تعاون البحرية الأمريكية مع أنغولا جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، كما قدمت الولايات المتحدة تدريباً على اللغة الإنجليزية لضباط الجيش الأنغولي، ضمن برنامج التدريب على اللغة الإنجليزية للضباط (IMET)، وبميزانية بلغت (٤٠٠) ألف دولار، وكذلك تدريب ضباط تنفيذ القانون (Mai et al, 2007, 30-31). وفي العام ٢٠٠٨ صدر تقرير عن مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية، أكد فيه أن الاهتمام الأمريكي المستمر بأنغولا في هذه المرحلة ضروري لترسيخ المكاسب الاقتصادية والديمقراطية (Council on Foreign Relations, 2007).

^(*) صدر هذا القانون في عام ٢٠٠٠، خلال عهد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، وشكّل هذا القانون ركيزة أساسية في السياسة الاقتصادية الأمريكية وعلاقاتها التجارية مع أفريقيا، وينتج هذا القانون للدول الأفريقية جنوب الصحراء المؤهلة دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، ينظر:

Office of the United States Trade Representative. (2024, June). *USTR releases 2024 biennial report on the implementation of the African Growth and Opportunity Act*. U.S. Trade Representative. <https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2024/june/ustr-releases-2024-biennial-report-implementation-african-growth-and-opportunity-act>.

ومنذ العام ٢٠٠٨، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بدور مهم في أنغولا شملت مجالات عدة منها: تعزيز الحكم الديمقراطي، وتوفير الفرص الاقتصادية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإصلاح القطاع المالي، وتقديم الرعاية الصحية، كما قدمت مساعدات إلى المؤسسات الحكومية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية والهيئة الانتخابية ووسائل الإعلام، ودعمت الوكالة العمليات الانتخابية في أنغولا ومشاركة المجتمع المدني فيها، والجهود المبذولة لترسيخ السلام (U.S. Embassy to Angola, 2008).

وقد وصلت السياسة الأمريكية تجاه أنغولا إلى مرحلة مهمة بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية حينها (هيلاري كلينتون) إلى أنغولا يومي ٩ و ١٠ آب ٢٠٠٩، وتم الاتفاق مع وزير الخارجية الأنغولي (أسونسو أفونسو دوس أنجوس) على إنشاء آلية جديدة للتعاون الثنائي بين الولايات المتحدة وأنغولا، ولهذا الغرض تم إنشاء مجموعتين للعمل المشترك الأولى المعنية بالتعاون الأمني، والثانية المعنية بالتعاون في مجال الطاقة (U.S. Department of State, 2009). وبالفعل بدأت الولايات المتحدة وأنغولا اجتماعاتهما في إطار حوار الشراكة الاستراتيجية الجديد في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩، في وزارة الخارجية الأمريكية، وجرى الاتفاق على عقد اجتماعات دورية لمجموعات العمل الثنائية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وشملت قضايا التعاون الأمني استراتيجيات مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، في حين شملت قضايا التعاون في مجال الطاقة: الطاقة المتجددة، وأفضل الممارسات المتبعة لدمج رسم خرائط الرياح، والطاقة الشمسية، والكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية في استراتيجية الطاقة المتجددة (U.S. Department of State, 2009).

وبناءً على هذه التطورات أعلنت (هيلاري كلينتون) في العام ٢٠٠٩ أن أنغولا أصبحت "شريكاً استراتيجياً" للولايات المتحدة، وهي واحدة من ثلاث دول حددتها إدارة الرئيس (باراك أوباما ٢٠٠٩ - ٢٠١٧) في القارة الأفريقية إلى جانب نيجيريا وجنوب أفريقيا، وتم إضفاء الطابع الرسمي على حوار الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأنغولا بتوقيع مذكرة تفاهم في واشنطن في تموز ٢٠١٠ (U.S. Department of State, 2016). إذ وقعت (هيلاري كلينتون) مع وزير الخارجية الأنغولي (أسونسو أفونسو دوس أنجوس) في ٨/تموز/٢٠١٠، في مقر وزارة الخارجية الأمريكية، مذكرة تفاهم تأسيس حوار للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأنغولا، وتضمنت المذكرة تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع نطاقها، وبناء شراكات تُحقق تقدماً ملموساً في القضايا الحاسمة لمستقبل البلدين (U.S. Department of State, 2010).

وفي سياق هذه التطورات اجتمع وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) بوزير الخارجية الانغولي (جورج ريبيلو بينتو شيكوتي) في أول حوار استراتيجي رفيع المستوى في كانون الاول ٢٠١٤ في واشنطن، كما التقى (جون كيري) بالرئيس الانغولي (خوسيه إدواردو دوس سانتوس) خلال زيارته إلى لواندا عاصمة أنغولا في ايار ٢٠١٤، وتركزت اهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أنغولا بتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ودعم نموها الاقتصادي، وتحسين الواقع الصحي، والوقاية من الأمراض المعدية الرئيسية، وترسيخ الأمن والسلام لاسيما الأمن البحري، ومساعدة اللاجئين والنازحين داخليًا على العودة إلى ديارهم، كما عملت الولايات المتحدة على إزالة آلاف الألغام الأرضية مما يضمن العودة الآمنة لآلاف السكان الى قراهم، وخلال هذه المرحلة أصبحت أنغولا ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى صادراتها النفطية والاماس الى الولايات المتحدة، وحظيت أنغولا بمزايا تجارية تفضيلية بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا، كما وقّعت الولايات المتحدة وأنغولا اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار، تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين (U.S. Department of State, 2016).

ولأهمية أنغولا في السياسة الأمريكية فقد شملت البعثة الأمريكية في أنغولا على ثمانية مجالات حوار رئيسية: "الاستقرار السياسي والاجتماعي/الإقليمي، والتجارة/النمو الاقتصادي، والصحة، والطاقة، والزراعة، والتعاون الأمني الإقليمي الذي يركز على الأمن البحري وحفظ السلام، والتعليم، والشؤون القنصلية"، ولتعزيز مشاركة الولايات المتحدة في هذه المجالات، افتتحت كل من وزارة التجارة (FCS) الأمريكية، ووزارة الزراعة (FAS) الأمريكية مكاتب جديدة في لواندا عام ٢٠١٤ (United States Department of State, 2015, 3).

وفي ١٨/تشرين الثاني/٢٠١٥، زار وزير خارجية جمهورية أنغولا (جورج ريبيلو بينتو شيكوتي) الولايات المتحدة، والتقى بنظيره وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، وجاءت هذه الزيارة في إطار حوار الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأنغولا، ومراجعة التقدم المحرز في العلاقات الثنائية خلال العام الماضي منذ الحوار الاستراتيجي السابق في كانون الأول ٢٠١٤، وقد جددت الولايات المتحدة وجمهورية أنغولا التزامهما المشترك بالعمل معاً في مجلس الأمن لمعالجة القضايا الإقليمية الحرجة، وكذلك الالتزام بالعمل معاً لإيجاد حل سلمي للالتزامات في بوروندي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن تعزيز تعاون البلدين في مجال الأمن البحري، ولهذا الغرض قدمت الولايات المتحدة الدعم الفني لأنغولا لمواصلة تطوير وصياغة استراتيجية بحرية وطنية، كما جددت أنغولا التزامها بالعمل مع الولايات المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، كما تعهدت أنغولا بتطوير المؤسسات الديمقراطية، واحترام حقوق

الإنسان والحريات الأساسية، لاسيما حرية التعبير والصحافة والتجمع والدين (U.S. Department of State, 2015).

وفي سياق الاهتمام السياسي الأمريكي بأنغولا، هنا الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب خلال ولايته الأولى ٢٠١٧ - ٢٠٢١) نظيره الأنغولي (جواو لورينسو) على الإصلاحات ومكافحة الفساد، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستدعم وتمول أنغولا، وقد عبر (سيريل سارتيير) مسؤول الشؤون الأفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي خلال زيارته إلى أنغولا في ١٦/شباط/٢٠١٩، عن أهمية أنغولا قائلاً: "أن أنغولا دولة رئيسية في الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا" (Macau Business, 2019). كما قدمت وزارة الخزانة الأمريكية منذ العام ٢٠١٩، المساعدة التقنية لتعزيز قدرة المؤسسات الأنغولية على كشف ومقاضاة عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والجرائم الأخرى، كما تبنت السفارة الأمريكية في أنغولا برنامجاً " لتعزيز سيادة القانون من خلال دعم استقلال القضاء، وتوعية المواطنين بحقوقهم القانونية، وبناء قدرات المحاكم"، كما قدمت السفارة العديد من المنح لتعزيز حرية الصحافة (The American Presidency Project, 2023).

فضلاً عن ذلك قدمت وزارة الخارجية الأمريكية (٧,٨) مليون دولار منذ العام ٢٠٢١، لدعم مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أنغولا أبرزها: النهوض بالحكم الديمقراطي، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم حرية الصحافة والتعبير، وحرية الدين أو المعتقد، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية في إجراء انتخابات ديمقراطية الحرة والنزيهة وفي صنع القرار المحلي (America Times, 2024).

ثانياً- السياسة الأمريكية تجاه أنغولا بعد العام ٢٠٢٢:

بعد قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا التي عقدت عام ٢٠٢٢ في واشنطن، زادت الولايات المتحدة وأنغولا عقد حوارات رفيعة المستوى، وعمل البلدين على تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها (U.S. Department of War, 2024). ومنذ العام ٢٠٢٢ ارتفعت نسبة زيارات المسؤولين والقادة الأمريكيين إلى أنغولا، وشملت كل مجالات التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي والأمني.

ويندرج في هذا السياق زيارة وزير الحرب (لويد أوستن) في ٢٧/أيلول/٢٠٢٣، وتكتسب هذه الزيارة أهميتها من كونها أول زيارة لوزير حرب أمريكي إلى أنغولا، وكذلك زيارة الجنرال (مايكل لانغلي) قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا إلى أنغولا في ١٠ - ١١/تشرين الثاني/٢٠٢٢، وتؤكد هذه الزيارات بأن أنغولا حليف أمني ناشئ للولايات المتحدة في أفريقيا (Simakoloyi, & Nhamirre, 2024). كما تستمد أنغولا أهميتها أيضاً للولايات المتحدة من دورها كوسيط في العديد من النزاعات في وسط أفريقيا، وكونها من بين أكبر الاقتصادات في أفريقيا جنوب الصحراء (Cook, 2024).

وفي تطور مهم عكس أهمية علاقة الولايات المتحدة بأنغولا، زار رئيس أنغولا (جواو لورينسو) الولايات المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣، والتقى بنظيره الرئيس الأمريكي السابق (جو بايدن ٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، لمناقشة قضايا تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والمناخ، ولا سيما تطوير ممر لوبيتو الذي يربط أنغولا بجمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة وزامبيا، بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعهد الرئيسان بالعمل على شراكة استراتيجية تهدف إلى معالجة التحديات الإقليمية والعالمية (DIPLO NEWS, 2023). وخلال هذا الاجتماع أعرب الرئيس (جو بايدن) عن شكره وتقديره للدور المحوري الذي اضطلعت به أنغولا لتعزيز الاستقرار والتهدة في منطقة البحيرات العظمى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكد على التزام الولايات المتحدة بمستقبل القارة الأفريقية بأكملها، ومساعدة أنغولا وأفريقيا على التنمية، وشدد على أنه في أفريقيا "لا يوجد بلد أهم من أنغولا" (Africa Press, 2023). ولبيان مدى الاهتمام الأمريكي بأنغولا قال الرئيس (جو بايدن): " نجتمع في لحظة تاريخية، وببساطة هذه الشراكة بين أنغولا وأمريكا أكثر تأثيراً وأهمية من أي وقت مضى"، وتابع قائلاً: "أمريكا تدعم أفريقيا بكل قوتها. نحن ندعمكم بكل قوتنا في أنغولا"، علماً أن الولايات المتحدة قدمت إلى أنغولا خلال المدة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣ مساعدات عسكرية بقيمة (١٨) مليون دولار، بهدف توظيف أنغولا كقناة لتحقيق الاستقرار الإقليمي (Roque, 2023).

فضلاً عما تقدم أن دور أنغولا المتنامي إقليمياً، لاسيما دورها في اتفاقية السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا عام ٢٠٢٤، قد جعلها محط اهتمام وترحيب من قبل الإدارة الأمريكية، إذ وصفت رئيس جمهورية أنغولا (جواو لورينسو) بأنه "بطل الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا، لتسهيل الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ولعب دوراً مهماً في تخفيف حدة التوترات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية"، كما أن الاجتماعات الوزارية الخمس بين وزيري خارجية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد عُقدت بتيسير من نظيرهما الأنغولي في لواندا عاصمة أنغولا ابتداءً من ٢١/أذار/٢٠٢٤ ولغاية ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٤ (U.S. Department of State, 2025).

وقد مثلت زيارة الرئيس (جو بايدن) إلى أنغولا في ٢ - ٤/كانون الأول/٢٠٢٤، تطوراً مهماً في السياسة الأمريكية تجاه أنغولا، كونها الزيارة الأولى من نوعها لرئيس أمريكي إلى جمهورية أنغولا، وهي الزيارة الأولى أيضاً لرئيس أمريكي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ العام ٢٠١٥ (The American Presidency Project, 2024).

وعليه دلت هذه الزيارة على ارتقاء أنغولا لتصبح شريك استراتيجي للولايات المتحدة، وركيزة لنفوذها في إقليم جنوب أفريقيا، لاسيما وأن أنغولا أصبح لها حضورها الإقليمي بعد دورها في اتفاقية السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا عام ٢٠٢٤، كما أكدت الزيارة الزخم الاستراتيجي للعلاقات الأمريكية الأنغولية، وأن الحضور الأمريكي في أنغولا سياسياً وأمنياً واقتصادياً أصبح ذا طابع عملي أكثر، وربما هذا

الواقع الجديد يفسر في جانب منه سبب الضغط الأمريكي على أنغولا لتبني البنية التحتية الرقمية الأمريكية، ولا سيما شبكة ستارلينك التابعة الى (إيلون ماسك) (Vines, 2025).

ومن المتوقع أن يزداد الدعم الأمريكي المقدم الى أنغولا لأغراض التدريب العسكري، وحفظ السلام، والأمن البحري، وإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وتعزيز قدرات الأمن السيبراني، لاسيما بعد دور أنغولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (Anami, 2024). فضلاً عما تقدم ذكره من أهداف مصالح أمريكية، فإن اهداف السياسة الأمريكية تجاه أنغولا تتلخص بالاتي (U.S. Department of State, 2022):

١- أن تصبح أنغولا أكثر انفتاحاً وشفافية: وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال في أنغولا، وتعزيز الازدهار لكل من الأنغوليين والأمريكيين، وكذلك تعزيز الحوكمة من خلال تعزيز مساءلة المؤسسات في أنغولا، والحد من الفساد فيها.

٢- تعزيز الاستقرار الداخلي في أنغولا والمساهمة في السلام والأمن الإقليميين: وذلك من خلال توسيع نطاق المساهمات الدبلوماسية وحفظ السلام الإقليمي والدولي لأنغولا، وكذلك تحسين الاستقرار الداخلي في أنغولا من خلال مؤسسات أكثر ديمقراطية وكفاءة ومساءلة ومرونة.

٣- تحسين أنغولا لظروفها من أجل النمو والتنمية المستدامين: وذلك من خلال تطوير أنغولا لمؤسسات قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتنوع، ومساعدة أنغولا على معالجة أسباب تغير المناخ، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة آثاره، فضلاً عن تحسين أنغولا لإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة وتوفيرها من خلال تحسين الخدمات الصحية، ورفع كفاءة ومهارات القوى العاملة فيها.

مما تقدم يتضح ان الولايات المتحدة كانت حاضرة دائماً في أنغولا، مما يدل على أهميتها في السياسة الأمريكية، علماً انه هذه الأهمية لا تنحصر في اطارها الافريقي فحسب بل في اطارها العالمي، وذلك من خلال المنافسة بين القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة والصين وروسيا على افريقيا، وعلى مواردها الحيوية، فتطور العلاقات بين الولايات المتحدة وأنغولا الى مستوى الشراكة الاستراتيجية سوف ينسحب مستقبلاً على نفوذ الصين وروسيا في أنغولا، وما يؤكد ذلك ان زيارة الرئيس (جو بايدن) الى أنغولا انما تأتي كرد فعل على تنامي النفوذ الصيني والروسي في افريقيا، وكرد فعل على مشاريع الصين في افريقيا، وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق الصينية، ومن ثم سعي الولايات المتحدة الى الحد من سيطرة الصين على المعادن الاستراتيجية في افريقيا، وذلك من خلال تكثيف اللقاءات والزيارات بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة وأنغولا، وزيادة التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري بينهما، فضلاً عن ربط مشروعها الاستراتيجي المعروف باسم ممر لوبيتو من اقصى غرب افريقيا الى شرق افريقيا بميناء دار السلام في تنزانيا، مما يُمكن الولايات المتحدة من السيطرة على "حزام النحاس الغني بالمعادن الاستراتيجية في أفريقيا".

المطلب الثالث

المتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الأمريكية تجاه انغولا

نظراً لأهمية أفريقيا عامة وانغولا خاصة من حيث موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، وأسواقها الناشئة، وأهميتها المتزايدة في المحافل الدولية، قد زاد من اهتمام العديد من القوى الدولية بأفريقيا، ومنافستها للولايات المتحدة في أفريقيا، وعليه تأثرت السياسة الأمريكية تجاه انغولا بطبيعة الحال بمجموعة من المتغيرات أبرزها المتغيرات الدولية وتحديداً المتغير الصيني والروسي، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً- دور المتغير الصيني في السياسة الأمريكية تجاه انغولا:

تحتل أنغولا مكانة محورية في سياسة الصين تجاه أفريقيا، لاسيما وان انغولا إحدى الدول الرائدة في إنتاج النفط في أفريقيا وشريكاً عريقاً للصين، وشريكاً مهماً أيضاً في ترسيخ دور الصين في التحول الاقتصادي في أفريقيا، وتُشكل تجربة انغولا في العمل مع الصين في مشاريع البنية التحتية والطاقة والتمويل مرجعاً قيماً للدول الأفريقية الأخرى المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، وبالوقت ذاته سعت انغولا الى الاستفادة من الصين لتتوسع اقتصادها، وتحديث نظام الحكم، وتسريع التنمية الاجتماعية (Chilamphuma, 2025).

وقد عبر عن أهمية انغولا بالنسبة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، ففي كانون الثاني ٢٠٢٣، وبمناسبة مرور (٤٠) سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أكد الرئيس الصيني (شي جين بينغ): إنه "يولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات الصينية الأنغولية، والعمل على تعميق الثقة السياسية المتبادلة، وتعزيز التعاون ذي المنفعة المتبادلة، وتوطيد أواصر الصداقة بين الشعبين، بما يُسهم في كتابة فصل جديد في مسيرة التطور المزدهر للشراكة الاستراتيجية الصينية الأنغولية" (Leandro & Costa, 2024, 483-484).

ولبيان مدى تأثير الصين في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا عامة وأنغولا خاصة، ان الصين نجحت في الهيمنة على قطاع المعادن الحيوية والنادرة في أفريقيا من خلال استثمارات طويلة الأجل مع قدرات متطورة في التعدين والتكرير، ويأتي في مقدمتها المعادن الحيوية ذات الأهمية الاقتصادية، وتشمل: (النيكل، والجرافيت، والمنغنيز، والكوبالت، والنحاس، والليثيوم، وغيرها)، والمعادن الأرضية النادرة، وتضم (١٧) معدناً، والمستخدم في أنظمة الدفاع والفضاء، وأشباه الموصلات، والأجهزة الطبية، والمركبات الكهربائية، والذكاء الاصطناعي، وتوربينات الرياح، وأجهزة الليزر، والإلكترونيات، وغيرها من التقنيات المتقدمة، وتسيطر الصين لغاية العام ٢٠٢٥، على أكثر من نصف الإنتاج العالمي للمعادن الحيوية، وقراءة (٨٧٪) من عمليات المعالجة والتكرير، وتنتج قرابة (٧٠٪) من المعادن الأرضية النادرة، وتُصنّع

(٩٣٪) من المغناطيسات الدائمة عالية القوة المصنوعة من المعادن الأرضية النادرة، وتُشرف على (٩٥٪) من عمليات المعالجة الثقيلة اللازمة للمعادن الحيوية، ويعزى ذلك في جانب منه الى تمكن الصين من الاستحواذ على أصول تعدينية أفريقية رئيسة، منها منجم خويمكاو للنحاس في بوتسوانا عام ٢٠٢٣، ومنجم غولامينا لليثيوم في جمهورية مالي عام ٢٠٢٤، ومنجم نغولا للمعادن النادرة في تنزانيا عام ٢٠٢٥، وتستغل الصين موقعها المهيمن في تكرير المعادن الحيوية كسلاح من خلال تقييد الصادرات إلى المنافسين، واشترط الحصول على تراخيص للمنتجات الصينية، وحظر الصادرات ذات الاستخدامات العسكرية المحتملة، وقد أدى ذلك إلى دفع المنافسين نحو إنشاء سلاسل إمداد بعيدة عن سيطرة الصين (Nantulya, 2025).

ومن أجل احكام سيطرة الصين على هذه المعادن، فقد تمكنت من خلال مبادرة الحزام والطريق من امتلاك حصة في شبكات السكك الحديدية، والموانئ، وشبكات الطاقة التي تربط المعادن الحيوية في أفريقيا بخطوط الشحن العالمية، وعليه أصبحت أفريقيا محوراً رئيساً في التنافس العالمي على المعادن الحيوية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ان من بين (١٦٦) مشروعاً تعدينيًا مملوكًا للصين على مستوى العالم، يوجد (٦٦) مشروعاً منها في أفريقيا، وهو عدد يفوق أي مكان آخر في العالم، ولأجل تعزيز نفوذها على قطاع المعادن الحيوية في أفريقيا، اهتمت الصين بالربط السككي والموانئ في أفريقيا، ويبرز في هذا الخصوص، خط سكة حديد تنزانيا - زامبيا (تازارا)، الذي يبلغ طوله (١٨٦٠) كيلومترًا، ويربط منطقة حزام النحاس في زامبيا بدار السلام في تنزانيا، وتم تحديثه بقيمة (١,٤) مليار دولار، بموجب امتياز مدته (٣٠) سنة، كما ينقل عبر خط تازارا النحاس والكوبالت المستخرجان من مناجم سيكومين الصينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تنزانيا، وإلى جنوب أفريقيا عبر زامبيا وصولاً إلى ديربان وميناء ريتشاردز باي على الساحل الشرقي لجمهورية جنوب إفريقيا، وبالمثل يمول تحالف تقوده الصين خط سكة حديد سيمانودو في غينيا الذي يبلغ طوله (٦٥٠) كيلومترًا، ويربط أكبر رواسب خام الحديد في العالم بالمحيط الأطلسي، وإلى جانب ما تقدم تمكنت الصين من الاستحواذ على (٨٥٪) من أسهم منجم تشامبيشي الذي ينتج نحو (١٠٠) ألف طن من النحاس سنوياً، يُكرّر معظمها في الصين، باستثمار بلغ أكثر من (٣,٥) مليار دولار، وبالوقت الذي تُعد جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر منتج للكوبالت في العالم، فمن بين (٣٣) منجمًا للكوبالت تسيطر الصين على (٢٤) منها (Nantulya, 2025).

وبخصوص أنغولا فقد أصبحت شريكاً رئيساً للصين في السياق الأفريقي، وبدأت هذه العلاقة الوطيدة بين البلدين تتشكل من خلال اتفاقيات خطوط ائتمان مخصصة لتمويل مشاريع البنية التحتية في أنغولا، عُرفت هذه الاتفاقية باسم "نموذج أنغولا"، ومثلت نمطاً جديداً من التمويل لأجل التنمية الاقتصادية، حيث

يمكن الدول الاستفادة من مواردها الطبيعية للحصول على قروض لدعم التنمية، وكان الهدف من سياسة القروض الصينية مساعدة أنغولا في إعادة بناء البنية التحتية الحيوية التي دمرتها الحرب الأهلية، ومنذ العام ٢٠٢٠ أصبحت الصين المستورد الرئيس للنفط الأنغولي، وقد مثل نموذج خط الائتمان الذي اعتمدته الصين وأنغولا نموذجًا للتمويل للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وتم اعتماد نموذج التمويل المدعوم بالموارد في (١٤) دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى وأيضاً في أمريكا اللاتينية، وعلى الرغم من مزايا "النموذج الأنغولي" الذي فتح آفاقاً جديدة أمام الدول النامية للإفادة من مواردها الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الواقع الحال أكد على مسألة تزايد الديون مما اثار قلق أنغولا، وفي إطار سعي الولايات المتحدة للتقرب من أفريقيا وتعزيز وجودها فيها ولاسيما انغولا، زار وزير الخارجية الأمريكي حينها (مايك بومبيو) أنغولا في شباط ٢٠٢٠، وأعلن عن استثمار لشركات أمريكية بـ (٢) مليار دولار في أنغولا في محاولة واضحة لمواجهة النفوذ الصيني في أنغولا (Machado, 2021, 9-11).

وعموماً قامت الشركات الصينية في أنغولا ببناء وإعادة تأهيل (٢٨٠٠) كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، و (٢٠) ألف كيلومتر من الطرق، وأكثر من (١٠٠) ألف مبنى سكني وغير سكني، وأكثر من (١٠٠) مدرسة، وأكثر من (٥٠) مستشفى، وعملت الشركات الصينية التي يزيد عددها على (٤٠٠) شركة بشكل فعال في سلاسل إنتاج المعادن الحيوية والنادرة في أنغولا، وفي تشرين الأول ٢٠٢٣ وقعت شركة سونانغول الأنغولية عقداً بقيمة (٦) مليار دولار مع شركة الهندسة الكيميائية الوطنية الصينية لبناء مصفاة تبلغ طاقتها (٢٠٠) ألف برميل يومياً في لوبيتو، وغيرها الكثير من المشاريع الاستراتيجية، وعليه أصبحت أنغولا مرة أخرى ساحة للمواجهة الجيوسياسية، ولكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي، ووفرة ثرواتها المعدنية، ودورها المهم كلاعب إقليمي في المناطق الوسطى والجنوبية من أفريقيا (Goncharov, 2024).

وهذه الحقائق وغيرها الكثير اثرت بشكل مباشر في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا عامةً وأنغولا خاصةً، ذلك ان الولايات المتحدة بحاجة ماسة الى المعادن الحيوية والنادرة، لدعم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، إذ تستعمل الولايات المتحدة هذه المعادن في قطاعات متنوعة، من السيارات الكهربائية إلى الطائرات المقاتلة، وعليه أسهمت مؤسسة تمويل التنمية الأمريكية (DFC) منذ تأسيسها عام ٢٠١٨، في دفع الشركاء الأفارقة على الشراكة مع الولايات المتحدة وتقليل اعتمادهم على رأس المال الصيني، ولأجل ذلك وقعت الولايات المتحدة مذكرات تفاهم خلال الأعوام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، مع أنغولا وزامبيا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي دول غنية بالمعادن الحيوية والنادرة، كما عقدت الولايات المتحدة في حزيران ٢٠٢٢ "شراكة أمن المعادن (MSP)"، وضمت (١٤) دولة، والاتحاد الأوروبي، وثمانى دول أفريقية غنية بالمعادن منها أنغولا، لمواجهة هيمنة الصين على المعادن الحيوية الأفريقية، وما عزز

المخاوف الأمريكية صدور تقرير امريكي عام ٢٠٢٤، اكد فيه بان الصين تُغطي أكثر من (٥٠٪) من الطلب الأمريكي على (٢٤) معدناً حيويًا، بما في ذلك أكثر من (٩٠٪) من الطلب على العناصر الأرضية النادرة من الصين، ومع اشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، واستغلال المعادن كسلاح، ومنها على سبيل المثال القيود الصينية على صادرات الغاليوم والجرمانيوم الى الولايات المتحدة في العام ٢٠٢٤، قد زاد مخاوف الولايات المتحدة بشأن اضطراب سلاسل توريد هذه المعادن وتأثيرها في الصناعات الدفاعية، وبهذا الخصوص أفادت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ان حظر صادرات هذه المعادن تُكَلِّف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (٣,٤) مليار دولار، وتُعيق وصول الولايات المتحدة إلى المواد الأساسية للصناعات عالية التقنية، وعليه فان الدافع الرئيس لاستثمارات الولايات المتحدة في المعادن الحيوية في أفريقيا هو تقليل اعتمادها على الصين، وتنويع سلسلة توريدها من هذه المعادن، ورغم أن الولايات المتحدة استثمرت الكثير في أفريقيا منذ العام ٢٠٢٣، إلا أن الصين لا تزال اللاعب الرئيس في سوق المعادن الحيوية (Tucker, 2025).

وعلى هذا الأساس سعت كل من الولايات المتحدة والصين الى الاستثمار في البنية التحتية لهذه المعادن، وفي هذا الخصوص استثمرت الولايات المتحدة اكثر من مليار دولار في مشروع ممر لوبيتو^(*)، الذي يشمل تحديث خط سكة حديد لوبيتو البالغ طوله (١٣٠٠) كيلومتر، بالإضافة إلى إنشاء خط سكة حديد بطول (٨٠٠) كيلومتر يربط أنغولا بزامبيا (ينظر الخريطة ٢)، لنقل المعادن الحيوية، وغيرها من المنتجات، فهو مشروع يربط حزام النحاس الغني بالمعادن في وسط أفريقيا، والذي يمتد عبر زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويرتبط بميناء لوبيتو في أنغولا، ومنذ إطلاق هذا المشروع في تشرين الأول ٢٠٢٣، والذي وصفه الرئيس الأمريكي السابق (جو بايدن) بأنه "أكبر استثمار أمريكي في البنية التحتية للسكك الحديدية في أفريقيا في التاريخ"، وحتى أيلول ٢٠٢٤، خصصت الولايات المتحدة (٣) مليار دولار لتمويل المشاريع في ممر لوبيتو، لاسيما تطوير الطاقة الشمسية، وشبكات الاتصالات، والخدمات اللوجستية،

(*) يعود هذا الممر تاريخيا الى إنشاء سكة حديد بنغيلا في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٠٢ واكتملت في عام ١٩٣١، وتشكل سكة حديد بنغيلا البنية التحتية الأساسية للسكك الحديدية في معظم أنحاء ممر لوبيتو، وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١، انتهى امتياز تشغيل خط سكة حديد بنغيلا، الذي كان يمتد لمدة ٩٩ عامًا، وعادت الأرض والبنية التحتية بالكامل إلى حكومة أنغولا، بيد ان الحرب الأهلية التي عانت منها البلاد لمدة ٢٧ سنة وانتهت عام ٢٠٠٢، لم يتبق سوى (٣٤ كيلومترًا) من خط السكة الحديدية قيد التشغيل أي أقل من (٣٪) صالح للعمل، وبين الأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ خضع خط السكة الحديدية لعملية تجديد شاملة من قبل الصين ضمن برنامج "السكك الحديدية مقابل النفط"، وبلغت تكلفته (٢) مليار دولار، وفي ٩ أيلول ٢٠٢٣ اتخذت حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إجراءات مهمة لدعم مشروع ممر لوبيتو. للمزيد ينظر:

Lobito Corridor Investment Promotion Authority (LCIPA). (2024, January). *The Lobito Corridor: What It Is and Why It Matters*. LCIPA. 6-8. <https://www.lobitocorridor.org/>

والزراعة، والرعاية الصحية، وبناء (١٨٦) جسراً جاهزاً، وقد جاءت زيارة (جو بايدن) الى انغولا في كانون الأول ٢٠٢٤، لتؤكد مدى أهمية انغولا، ووفقاً لخبراء معهد الدراسات الأمنية في جنوب إفريقيا، فإن الغرض الرئيس من هذه الزيارة هو مواجهة النفوذ الصيني والروسي في إقليم جنوب أفريقيا بأوسع معاني الكلمة، كما دلت على اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بتطوير الموارد المعدنية الأفريقية الحيوية، وهو ما يُفسر الحاجة إلى تزويد الصناعة الأمريكية بالمواد الخام، وخدمة مصالح الأمن القومي الأمريكي (Goncharov, 2024).

خارطة (٢) خطوط سكك حديد لوبيتو كوريدور وتازارا



Source: (Simakoloyi, & Nhamirre, 2024).

فضلاً عن تأكيد التزام الولايات المتحدة بأكبر استثمار لها في مجال السكك الحديدية في الخارج على الإطلاق، كونه يسهم في تسهيل شحن المواد الخام للتصدير، وتعزيز الوجود الأمريكي في منطقة غنية بالمعادن الحيوية المستخدمة في بطاريات السيارات الكهربائية وتقنيات الطاقة النظيفة والأجهزة الإلكترونية (Weissert, 2024). علماً ان ممر لوبيتو أصبح ينظر إليه كرد فعل مباشر على مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويؤشر بوضوح على مدى التنافس بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ والوصول إلى ثروات أفريقيا المعدنية (Simakoloyi, & Nhamirre, 2024).

وعليه فان موقع انغولا الاستراتيجي، ومواردها الطبيعية قد جعلها في قلب التنافس الجيوسياسي العالمي، فتنامي النفوذ الصيني في افريقيا أثر بشكل كبير في السياسة الامريكية تجاه انغولا، فقد أدى توقيع الصين اتفاق إعادة تأهيل سكك حديد تنزانيا زامبيا (تازارا) خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي (فوكاك - FOCAC) في أيلول ٢٠٢٤ (Simakoloyi, & Nhamirre, 2024). الى اعلان وزير الخارجية الأمريكي سابقاً (أنتوني بلينكن) عام ٢٠٢٤ انضمام تنزانيا رسمياً الى ممر لوبيتو، مما يوسع الربط التجاري لممر لوبيتو، من خلال ربط ميناء لوبيتو الأنغولي المطل على ساحل المحيط الأطلسي بميناء دار السلام في تنزانيا المطل على المحيط الهندي، أي ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وبذلك يتم ربط غرب افريقيا بشرقها عبر سكك حديدية، وبهذا الخصوص قال (أنتوني بلينكن): "يُعدّ ممر لوبيتو الذي يربط أنغولا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أحد أكبر مشاريعنا. والهدف النهائي هو إنشاء بنية تحتية تربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي"، وأضاف: "اليوم تتضمّن تنزانيا أيضاً إلى الحوارات المتعلقة بممر لوبيتو لأول مرة، وهو أمر نرحب به بشدة ..، وقد خصصت الولايات المتحدة وشركاؤها أكثر من ٤ مليارات دولار لمشاريع ممر لوبيتو"، ويهدف هذا التوسيع إلى تمكين المشروع من الوصول إلى المحيط الهندي لتسهيل نقل النيكل والمعادن الأخرى، وعلى هذا الأساس فان انضمام تنزانيا الى هذا المشروع يُعد إنجازاً جيوسياسياً وبنوياً مهماً، مما سييسل النشاط الاقتصادي والتجاري، وتسهيل الوصول الى المعادن الحيوية بين ميناء لوبيتو في أنغولا ومنطقة حزام النحاس في زامبيا (Anami, 2024).

وعلى الرغم من المساعي الامريكية لجذب انغولا، إلا ان ذلك لم يمنع من التطور المهم بين الصين وانغولا، الذي جاء عقب زيارة رئيس انغولا (جواو لورينسو) الى الصين بدعوة من الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في ١٤ - ١٧ اذار/٢٠٢٤، إذ أعلن رئيسا الدولتين خلال لقاؤهما في ١٥ اذار/٢٠٢٤، عن رفع مستوى العلاقات الثنائية إلى شراكة تعاونية استراتيجية شاملة (Friends of Socialist China, 2024).

ثانياً: دور المتغير الروسي في السياسة الأمريكية تجاه أنغولا:

شهدت السياسة الخارجية الروسية بعد صعود الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى السلطة عام ٢٠٠٠، تحولاً جذرياً نحو الواقعية، وذلك بالتركيز على المصالح السيادية الروسية في علاقاتها الدولية، وكانت إفريقيا من بين أبرز مجالات التحرك الروسي، وهدفت السياسة الروسية من وراء ذلك إلى تحقيق العديد من الأهداف منها تعزيز نفوذها في إفريقيا، وتحدي الهيمنة الغربية، والسعي نحو الفرص الاقتصادية الواعدة لاسيما السيطرة على الموارد المهمة، وقد عززت السياسة الروسية حضورها في إفريقيا من خلال الزيارات الرسمية المكثفة للعديد من الدول الإفريقية، وهدفت منها إقامة علاقات دبلوماسية ثنائية، وبناء تحالفات طويلة الأمد معها، وتحدي الهيمنة الأمريكية العالمية، وإحياء الاعتقاد بأن روسيا لم تكن مستعمرة للدول الإفريقية، كما سعت روسيا إلى السيطرة على تجارة الأسلحة الإفريقية لتشمل القارة بأكملها، وقد أبرمت روسيا أكثر من (١٠٠) اتفاقية في أفريقيا جنوب الصحراء لغاية العام ٢٠١٩ (Goumidi, 2023, 15-18). وفي هذا الخصوص أعلن رئيس البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (بنديكت أوراما) عام ٢٠٢٢، بأن حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية قد تضاعف منذ العام ٢٠١٥، ليصل إلى (٢٠) مليار دولار سنوياً (Agyemfra, 2023, 33).

وفي سياق الاهتمام الروسي بأنغولا قام الرئيس الروسي حينها (دмитري ميدفيديف) في حزيران ٢٠٠٩، بجولة إلى مجموعة من الدول الإفريقية برفقة وفد تجاري كبير، شملت (مصر ونيجيريا وناميبيا وأنغولا)، ودلت هذه الزيارة على مدى أهمية إفريقيا الاستراتيجية في السياسة الروسية الجديدة، ورغبة روسيا في العودة بقوة إلى القارة الإفريقية، واستكشاف فرص الاستثمار فيها، وبالفعل تم التعاقد مع أنغولا على العديد من مشاريع البناء والتعدين، وإنشاء محطات الطاقة الكهرومائية على نهر الكونغو في أنغولا، وإنشاء سكك حديدية فيها، علماً أن روسيا وقعت العديد من الاتفاقيات مع أنغولا شملت مجالات عدة أبرزها: اتفاقية خاصة باستثمار الموارد الطبيعية، واتفاقية التعاون الأمني تضمنت بيع الأسلحة وغيرها (Abdallah, & Abdul Salam, 2021, 14-15).

وقد شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وأنغولا نمواً مطرداً، وهو ما يتماشى مع سعي البلدين للارتقاء بشراكتهم، وتزايد رغبة روسيا في دخول السوق الواعدة لهذا البلد الشاسع، ويعمل البلدان على توسيع التعاون في مجالات متنوعة، كالتعدين، والتقيب الجيولوجي، والطاقة، والخدمات المصرفية، والاتصالات، كما يشكل تدريب المتخصصين الأنغوليين في الجامعات الروسية ركيزة أساسية في التعاون الثنائي (Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2018).

وفي آذار ٢٠١٨ قام وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) بجولة إفريقية شملت أنغولا وموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا وإثيوبيا، هدفت إلى تعزيز المصالح الروسية فيها، وفي المقابل شهدت روسيا

زيارات منتظمة لقادة الدول الأفريقية ومنها أنغولا، فقد حضر رئيس أنغولا (جواو لورينسو) حفل تنصيب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) لولاية جديدة في ٧/أيار/٢٠١٨، ومن الامتيازات التي حصلت عليها روسيا في أنغولا تطوير رواسب ألماس ضخمة في منجم لوكس في أنغولا (Czerep, 2018, 1-3).

ومن الأهمية الإشارة الى ان السياسة الروسية تجاه أنغولا تعود الى مرحلة الحرب الباردة، وخلال زيارة رئيس أنغولا (جواو لورينسو) الى روسيا في نيسان ٢٠١٩، وقع البلدين اتفاقيات تعاون متبادلة، كما حضر رئيس أنغولا القمة الروسية - الأفريقية التي عقدت في تشرين الاول ٢٠١٩، كما التقى وزيراً خارجية روسيا وأنغولا عدة مرات لمناقشة التعاون المستمر، بما في ذلك الشؤون العسكرية، وتُعد أنغولا من كبار مشتري الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعقدت عدة صفقات لشراء أسلحة كبيرة من روسيا (Cook, 2024, 8).

وبلغت صادرات روسيا إلى أنغولا (٨٧,٦٥) مليون دولار في العام ٢٠٢١، وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية (Trading Economics, 2021). وفي العام ٢٠٢٢ أطلقت روسكوزموس، شركة الفضاء الروسية المملوكة للدولة قمراً صناعياً للاتصالات والبث الإعلامي لمصلحة أنغولا (Cook, 2024, 8).

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة وجدت في السياسة الروسية تجاه افريقيا عامة وانغولا خاصة كونها شريكة في بعض المشاريع الروسية، تقوم على معادلة ربح كبير مقابل منافع قليلة للدول الأفريقية، لذا فإن كبح جماح السياسة الروسية مرهون بتغيير هذه المعادلة، من خلال زيادة التكاليف التي تتحملها نتيجة هذه السياسة، ويمكن أن تتخذ هذه التكاليف أشكالاً عدة منها (Africa Center for Strategic Studie, 2019):

١- ما يتعلق بالسمعة، وذلك بتسليط الضوء على دعم روسيا للأنظمة غير الديمقراطية، أمام الشعوب الأفريقية والدولية على حد سواء، إذ تمكّن المساعدات الدبلوماسية والمالية والعسكرية الروسية بعض القادة الافارقة من البقاء في مناصبهم، وعليه يجب إيصال رسالة إلى المواطنين الأفارقة عبر قنوات متعددة، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني وشبكات التواصل الاجتماعي تربط صلة روسيا بعدم الاستقرار في دولهم والأنظمة الإقصائية فيها، مما سيؤثر على قدرة روسيا على التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة والاستثمار والتعاون الأمني في أماكن أخرى من افريقيا.

٢- فرض عقوبات حازمة على الأفراد والكيانات المتورطة في صفقات مع روسيا المتعلقة بالموارد الطبيعية في افريقيا، وتجنيب المرتزقة، وعمليات تُقوّض الديمقراطية، فبموجب قانون ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) الأمريكي يمكن فرض عقوبات وتحقيقات على الأفراد أو المنظمات المتورطة في صفقات

مشبوهة، ومنها الصفقات مع روسيا لاسيما المتعلقة بالموارد الطبيعية في افريقيا، بهدف منع هؤلاء الفاعلين ووسطائهم من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي، وتم تطبيق هذا القانون من قبل وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات على منظمات تعمل في روسيا ونيجيريا وأنغولا وغانا، وغيرها، فضلاً عن تطبيق قانون مكافحة خصوم أمريكا (CAATSA) الصادر عام ٢٠١٧، لفرض عقوبات على الأنشطة الروسية المزعزعة للاستقرار في أفريقيا، وضد أي دولة متورطة في معاملات مع قطاعي الدفاع والاستخبارات الروسيين، مثل شركات الأمن الخاصة، أو تجارة الأسلحة بواسطة أطراف ثالثة، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة تضيق الحيز القانوني الذي يمكن لروسيا استغلاله لدعم هذه الحكومات في الحفاظ على نفوذها. وعلى الرغم من العلاقات التاريخية التي تربط أنغولا بروسيا، والتطور الذي شهدته هذه العلاقات، إلا أن أنغولا بدأت تتأى تدريجياً عن دائرة النفوذ الروسي، فقد أجبرت شركة تعدين الماس الروسية "ألروسا" وبنك "في تي بي - VTB" على مغادرة أنغولا بسبب العقوبات الدولية المفروضة على روسيا نتيجة الحرب الأوكرانية، وعليه بدأ الرئيس الأنغولي (جواو لورينسو) بالتوجه نحو الغرب، ولم يلتق بنظيره الروسي (فلاديمير بوتين) منذ العام ٢٠١٩ (BBC, 2026). وبدأت تسعى أنغولا بنشاط إلى تنويع شراكاتها مع الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين (U.S. Department of State, 2022, 8).

وبذلك نجحت الولايات المتحدة في تغيير المشهد الجيوسياسي، فهناك جملة من التطورات السياسية تؤكد بصورة أو أخرى إلى ميول أنغولا إلى الجانب الأمريكي، وما يدل على ذلك امتناع أنغولا عن التصويت في الأمم المتحدة بشأن الحرب الروسية الأوكرانية في آذار ٢٠٢٢، وتصويتها لاحقاً ضد روسيا في تشرين الأول ٢٠٢٢، وحافظت على موقفها المبدئي الرفض لضم الأراضي الأوكرانية إلى روسيا، مما يعطي احتمالية تحالفها مع الجهود الأمريكية لمواجهة النفوذ الروسي (Simakoloyi, & Nhamirre, 2024). مما تقدم يتضح ان الولايات المتحدة نجحت في تحجيم النفوذ الروسي في أنغولا مستغلة بذلك الحرب الروسية - الأوكرانية، والعقوبات الدولية المفروضة على روسيا، وما آلت إليه بعض الاستثمارات الروسية من مغادرة أنغولا تحت وطأة العقوبات الدولية، في حين لم تتمكن الولايات المتحدة من فعل الشيء ذاته مع الصين، رغم سعيها المستمر للحد من الهيمنة الصينية لاسيما على المعادن الحيوية في افريقيا عامة وأنغولا خاصة، وعموماً فان النتيجة الأهم ان افريقيا بما فيها أنغولا قد أصبحت تشهد منافسة عالمية بين القوى الدولية ليس على النفط والغاز فحسب، بل على المعادن الحيوية والنادرة التي أخذت تقترض نفسها في السوق العالمية، لارتباطها الشديد بالصناعات الذكية والمتطورة بشقيها المدني والعسكري.

الخاتمة

تناول البحث السياسة الأمريكية تجاه أنغولا منذ عام ٢٠٠٢، مبرزاً دوافعها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية؛ فقد اكتسبت أنغولا أهمية خاصة بفضل موقعها البحري على الأطلسي وثرواتها النفطية والغازية والمعادن الحيوية النادرة، مما جعلها محور تنافس دولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. تطورت العلاقات الثنائية عبر مذكرة تفاهم عام ٢٠١٠ التي أرست شراكة استراتيجية، وتوجت بالزيارة التاريخية للرئيس جو بايدن عام ٢٠٢٤. هدف البحث إلى تحليل دوافع السياسة الأمريكية، مجالات الاهتمام، والمتغيرات الدولية المؤثرة، مع التركيز على دور أنغولا كحليف استراتيجي في جنوب ووسط إفريقيا.

١. النتائج

١. ارتبطت السياسة الأمريكية تجاه أنغولا بمصالح استراتيجية واقتصادية، خصوصاً النفط والغاز والمعادن الحيوية.
٢. شكلت مذكرة التفاهم عام ٢٠١٠ نقطة تحول، إذ أرست شراكة استراتيجية جعلت أنغولا ثالث شريك استراتيجي للولايات المتحدة في إفريقيا بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا.
٣. كان التنافس الدولي، خاصة مع الصين وروسيا، عاملاً رئيساً في دفع واشنطن لتعزيز حضورها في أنغولا.
٤. مثلت زيارة بايدن عام ٢٠٢٤ مثلاً حديثاً تاريخياً مهماً، وأكدت مكانة أنغولا كشريك محوري في مشروع *Lobito Corridor* لتأمين سلاسل توريد المعادن.
٥. أظهرت أنغولا استقلالية نسبية في مواقفها الدولية، كما في تصويتها ضد روسيا في الأمم المتحدة.

٢. الاستنتاجات

١. السياسة الأمريكية تجاه أنغولا ليست مجرد علاقة ثنائية، بل جزء من استراتيجية أوسع لمواجهة النفوذ الصيني والروسي في إفريقيا.
٢. أنغولا مؤهلة للعب دور إقليمي محوري بفضل موقعها الجغرافي وثرواتها المعدنية، مما يجعلها شريكاً موثقاً للولايات المتحدة في جنوب ووسط إفريقيا.
٣. مشروع *Lobito Corridor* يعكس البعد العملي لهذه الشراكة، إذ يربط الموارد الإفريقية الحيوية بالمحيط الأطلسي، ويعزز النفوذ الأمريكي في المنطقة.
٤. مستقبل العلاقات يعتمد على قدرة أنغولا على تحقيق التوازن بين شركائها الدوليين، مع استمرار الولايات المتحدة في دعم الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة الرشيدة.

المصادر والمراجع

References:

- Abdallah, H. I., & Abdul Salam, A. (2021, April). Rethinking Russian foreign policy towards Africa: Prospects and opportunities for cooperation in new geopolitical realities. *European Journal of Humanities and Social Sciences – EJ-SOCIAL*, 1(2), London.
<https://doi.org/10.24018/ejsocial.2021.1.2.24>
- Africa Center for Strategic Studies. (2019, May). Recommended US response to Russian activities in Africa. Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies.
<https://africacenter.org/experts/joseph-siegle/recommended-us-response-to-russian-activities-in-africa/>
- Africa Press. (2023, December 2). *USA and Angola open new era in strategic partnership*. Africa Press – Angola.
<https://www.africa-press.net/angola/all-news/usa-and-angola-open-new-era-in-strategic-partnership>
- Africa Press. (2026, February). *Angola's strategic role between Africa and Europe*.
<https://www.africa-press.net/angola/all-news/angolas-strategic-role-between-africa-and-europe>
- African Development Bank Group. (2025). *Country focus report 2025: Angola—Making Angola's capital work better for its development*. Abidjan: AfDB.
<https://www.afdb.org/en/documents/country-focus-report-2025-angola-making-angolas-capital-work-better-its-development>
- Agyemfra, A. A. A. (2023). Africa's stance in the Russia–Ukrainian war: An opportunity for partnership with China and Russia. *Hungarian Journal of African Studies*, 17(1), 45–62. Budapest: University of Pécs, Pécs Africa Research Centre, Publikon Publishers.
<https://doi.org/10.15170/AT.2023.17.1.2>
- America Times. (2024, January 24). *The United States and Angola: Partnering for prosperity*. America Times.
<https://www.america-times.com/the-united-states-and-angola-partnering-for-prosperity/>
- Anami, L. (2024, October 3). *Tanzania joins Lobito Corridor linking Indian Ocean to Atlantic*. The EastAfrican.
<https://www.theeastafrican.co.ke/tea/business-tech/tanzania-joins-lobito-corridor-linking-indian-ocean-to-atlantic-4784916>
- Bailey, E. (2023). *Angola: Geography and cartography*. EBSCO Research.
<https://www.ebsco.com/research-starters/geography-and-cartography/angola>
- BBC. (2026, March 24). *Inside the alleged Russian operation to trigger anti-government protests in Angola*. BBC News.
<https://www.bbc.com/news/articles/c1mklzkz41jo>
- Cain, A. (2013). *Angola: Land resources and conflict*. In J. Unruh & R. Williams (Eds.), *Land and post-conflict peacebuilding*, Routledge/Taylor & Francis Group, 177-204.
<https://www.environmentalpeacebuilding.org/assets/documents/3058095a.pdf>
- Carvalho, R. (2026, February 17). *Angola emerges as strategic link between Africa and Europe*. Further Africa.
<https://furtherafrica.com/2026/02/17/angola-strategic-link-africa-europe/>
- Clynch, H. (2025, November 10). *Boost for Angola as JP Morgan returns to dollar clearing*. African Business.
<https://african.business/2025/11/finance-services/boost-for-angola-as-jp-morgan-returns-to-dollar-clearing>

Cook, N. (2024). *Angola: Key Developments and U.S. Relations*, CRS Report R48208, Congressional Research Service. U.S. Congress.

<https://www.congress.gov/crs-product/R48208>

Council on Foreign Relations. (2007, May 3). *U.S. must strengthen ties with Angola to protect strategic energy and security interests*. Council on Foreign Relations.

<https://www.cfr.org/articles/us-must-strengthen-ties-angola-protect-strategic-energy-and-security-interests>

Critical Minerals Africa. (2026, May 8). *Angola strengthens global investment drive across oil, gas and mineral resources*.

<https://cmagafrica.com/angola-strengthens-global-investment-drive-across-oil-gas-and-mineral-resources/>

Cross-Border Road Transport Agency. (2021). *Angola: Country profile report (2020–2021)* Pretoria: CBRTA. 1-85.

<https://www.cbrta.co.za/uploads/files/Angola-Country-Report-March-2021.pdf>

Czerep, J. (2018, November). *Russia's political offensive in Africa*. *Strategic File*, No. 1(88). Warsaw: The Polish Institute of International Affairs (PISM).

https://pism.pl/publications/Russias_Political_Offensive_in_Africa

DIPLO NEWS. (2023). *Historical meeting between Presidents João Lourenço and Joe Biden at the White House*. Ministry of Finance of Angola, No. 11.

<https://www.ucm.minfin.gov.ao/cs/groups/public/documents/document/aw4z/nzm2/~edisp/minfin3736635.pdf>

Fialho, J. A & ,Vicente, M. (2026) .*Mining 2026: Angola .Chambers and Partners*.

<https://practiceguides.chambers.com/practice-guides/mining-2026/angola>

Friends of Socialist China. (2024, March 22). *China, Angola upgrade ties to comprehensive strategic cooperative partnership*.

<https://socialistchina.org/2024/03/22/china-angola-upgrade-ties-to-comprehensive-strategic-cooperative-partnership/>

Chilamphuma, E. (2025). *Angola–China relations enter a new phase of strategic cooperation*. Further Africa.

<https://furtherafrica.com/2025/09/03/angola-china-relations-enter-a-new-phase-of-strategic-cooperation/>

Goncharov, V. (2024, December 6). *Angola – a shift in bias towards the US. Part 3*. New Eastern Outlook. <https://journal-neo.su/2024/12/06/angola-a-shift-in-bias-towards-the-us-p-3/>

Goumide, A. (2023). *Russian foreign policy towards Africa: Historical background and future prospects*. İstanbul Ticaret Üniversitesi Dış Ticaret Dergisi, 1(4), 13–26.

<https://doi.org/10.62101/iticudisticaretdergisi.1330285>

Leandro, F. J. B. S., Li, Y., & Costa, C. M. (2024). *Forty years of China–Angola relations: Rethinking the strategic partnership*. In Y. Li, F. J. B. S. Leandro, J. Tavares da Silva, & C. Rodrigues (Eds.), *The Palgrave Handbook on China–Europe–Africa Relations* (483–520). Singapore: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-981-97-5640-7_23

Lobito Corridor Investment Promotion Authority. (2024). *Lobito Corridor*.

<https://www.lobitocorridor.org/>

Macau Business. (2019, February). *President of the United States congratulates reforms and fight against corruption in Angola*. Macau News Agency.

<https://macaubusiness.com/president-of-the-united-states-congratulates-reforms-and-fight-against-corruption-in-angola/>

- Machado, P. (2021). *Assessing China and Angola relations: The implications of the 'Angola model' of economic development*. Working Paper 01/2021, Research Group in International Relations, Security and Defence, CIEP – Centro de Investigação do Instituto de Estudos Políticos, Universidade Católica Portuguesa. 1-16.
<https://ciencia.ucp.pt/ws/portalfiles/portal/99626396/91676637.pdf>
- Mai, V. A., Wisner, F. G., Nash, W. L., & Council on Foreign Relations. (2007). *Rethinking U.S. strategy toward Angola*. Council on Foreign Relations.
<https://www.jstor.org/stable/resrep00269.11?seq=1>
- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2018, March 3). *Comment by the Information and Press Department on Foreign Minister Sergey Lavrov's visit to Angola, Namibia, Mozambique, Zimbabwe and Ethiopia*. https://www.mid.ru/en/foreign_policy/news/1565242/
- Nantulya, P. (2025, December 9). *China's critical minerals strategy in Africa*. Africa Center for Strategic Studies. Washington, DC.
<https://africacenter.org/spotlight/china-africa-critical-minerals/>
- Office of the United States Trade Representative. (2024, June). *USTR releases 2024 biennial report on the implementation of the African Growth and Opportunity Act*. U.S. Trade Representative.
<https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2024/june/ustr-releases-2024-biennial-report-implementation-african-growth-and-opportunity-act>
- Organization for Economic Co-operation and Development. (2020). *Country and territory profiles: Angola*. OECD. <https://www.sng-wofi.org/country/angola.html>
- Penha, E. A. (2016). Angola's geopolitical dilemma: Between the African "Heartland" and the South Atlantic. *Tensões Mundiais*, 12(22), 177-202.
<https://doi.org/10.33956/tensoesmundiais.v12i22.395>
- Roque, P. C. (2023, December 6). *Angola shows how overriding democracy is America's new realpolitik in Africa*. The Brenthurst Foundation.
<https://www.thebrenthurstfoundation.org/news/angola-shows-how-overriding-democracy-is-america-s-new-realpolitik-in-africa/>
- Simakoloyi, Z., & Nhamirre, B. (2024, August). *Cementing US-Angola ties: The significance of Biden's visit*. Institute for Security Studies (ISS Africa).
<https://issafrica.org/iss-today/cementing-us-angola-ties-significance-biden-visit>
- Tucker, S. (2025, February 28). *Competing for Africa's resources: How the US and China invest in critical minerals*. Stimson Center.
<https://www.stimson.org/2025/competing-for-africas-resources-how-the-us-and-china-invest-in-critical-minerals/>
- The American Presidency Project. (2023, November 30). *FACT SHEET: The U.S.-Angola partnership*. University of California, Santa Barbara.
<https://www.presidency.ucsb.edu/documents/fact-sheet-angola-partnership>
- The American Presidency Project. (2024, December 2). *FACT SHEET: President Biden's trip to Angola*. University of California, Santa Barbara.
<https://www.presidency.ucsb.edu/documents/fact-sheet-president-bidens-angola>
- Trading Economics. (2021). *Russia exports to Angola*. Trading Economics.
<https://tradingeconomics.com/russia/exports/angola>
- United States Department of State. (2015). *2015 investment climate statements: Angola*. U.S. Department of State.
<https://2009-2017.state.gov/documents/organization/241669.pdf>
- U.S. Department of State. (2022, March 30). *Integrated Country Strategy (ICS) – Angola (Public Release)*. Washington, DC: U.S. Department of State.

https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2022/06/ICS_Angola_Public.pdf

United States Department of State. (2025). *Conflict diamonds and the Kimberley Process*. U.S. Department of State.

<https://2021-2025.state.gov/conflict-diamonds-and-the-kimberley-process/>

United States Department of State. (2025). *2025 investment climate statements: Angola*. U.S. Department of State.

<https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/angola>

U.S. Department of Commerce. (2025, February 25). *Angola: Critical minerals*. International Trade Administration.

<https://www.trade.gov/market-intelligence/angola-critical-minerals>

U.S. Department of Commerce. (2025, July 22). *Angola: Oil and gas industry growth*. International Trade Administration. Washington, DC: U.S. Department of Commerce.

<https://www.trade.gov/angola-oil-and-gas-industry-growth>

U.S. Department of State. (2009, November 16). *Daily press briefing: November 2009*. U.S. Department of State.

<https://2009-2017.state.gov/prs/2009/131982.htm>

U.S. Department of State. (2009, November 16). *Press statement: U.S. and Angola Hold Strategic Partnership Dialogue Meetings*. U.S. Department of State. <https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2009/nov/131991.htm>

U.S. Department of State. (2010, July 8). *MOU Establishing U.S.-Angola Strategic Partnership Dialogue*. U.S. Department of State.

<https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/07/144139.htm>

U.S. Department of State. (2015, November 27). *U.S.-Angola Strategic Dialogue*. U.S. Department of State.

<https://2009-2017.state.gov/r/pa/2015/11/250123.htm>

U.S. Department of State. (2016, September 26). *U.S. Relations With Angola, Fact Sheet, Bureau of African Affairs*. U.S. Department of State.

<https://2009-2017.state.gov/r/pa/ei/bgn/6619.htm>

U.S. Department of State. (2022, March 30). *Integrated Country Strategy: Angola*. Washington, DC: United States Department of State.

https://2021-2025.state.gov/wp-content/uploads/2022/06/ICS_AF_Angola_pdf

U.S. Department of State. (2025, June 27). *Peace agreement between the Democratic Republic of the Congo and the Republic of Rwanda*. Bureau of African Affairs.

<https://www.state.gov/peace-agreement-between-the-democratic-republic-of-the-congo-and-the-republic-of-rwanda>

U.S. Department of War. (2024, May 28). *Secretary of Defense Lloyd J. Austin III remarks welcoming Angolan Minister of National Defense João Ernesto dos Santos to the Pentagon*. Transcript.

<https://www.war.gov/News/Transcripts/Transcript/Article/3788893/secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-remarks-welcoming-angolan-minister-of-n/>

U.S. Embassy to Angola and São Tomé and Príncipe. (2008). *United States Agency for International Development*. U.S. Embassy Luanda.

<https://ao.usembassy.gov/u-s-embassy-luanda/sections-and-offices/united-states-agency-for-international-development/>

Vines, A. (2025, December 18). *Caught in the corridor: Angola, Europe and America*. European Council on Foreign Relations.

<https://ecfr.eu/article/caught-in-the-corridor-angola-europe-and-america/>



Weissert, W. (2024, December 3). *WATCH: Biden says U.S. 'all in' on Africa during Angola visit meant to counter China*. PBS NewsHour. <https://www.pbs.org/newshour/politics/watch-live-biden-delivers-remarks-at-angolas-national-slavery-museum-during-africa-visit>